

تأثير تصاعد الحمائية الجديدة وأزمة الغذاء على الاقتصاد العالمي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

The impact of the rise of neo-protectionism and the food crisis on the global economy under the Russian-Ukrainian war

ط د مسعود بالغيثار^{1*}، أ د عمار براهيمية²

¹ مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة العربي التبسي -تبسة-، الجزائر، messaoud.belghitar@univ-tebessa.dz

² مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة العربي التبسي -تبسة-، الجزائر، ammar.brahmia@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/23

تاريخ القبول: 2023/12/06

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الحمائية الجديدة والمشاكل الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، التي أدت إلى فرض قيود على صادرات المنتجات الأساسية معلنة ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، مهددة الأمن الغذائي للعديد من الدول.

وقد توصلنا إلى أن زيادة الحمائية الجديدة وفرض الحماية والاحتكار للغذاء العالمي سيؤدي إلى تقلص في حركة التجارة ونمو الاقتصاد العالمي وتهديد الأمن الغذائي، مما أدى إلى حدوث العديد من التغيرات الاقتصادية وموازين الهيمنة على الاقتصاد العالمي في ظل الحرب التجارية.

الكلمات المفتاحية: الحمائية الجديدة، أزمة الغذاء، الإمدادات الغذائية، الاقتصاد العالمي، الأزمة الروسية الأوكرانية.

تصنيف JEL: F13، F02، Q17، Q18، F31

Abstract:

The study aims to shed light on the new protectionism and economic problems resulting from the Corona pandemic and the Russian-Ukrainian crisis, which led to the imposition of restrictions on exports.

We have concluded that increasing protectionism and monopolizing global food will lead to a decrease in trade and growth of the global economy and threaten food security, which changed the balance of domination of the global economy in light of the trade war.

Keywords: new protectionism, food crisis, food supplies, global economy, Russian-Ukrainian crisis.

JEL classification Codes : F13, F02, Q17, Q18, F31

* المؤلف المرسل: مسعود بالغيثار، messaoud.belghitar@univ-tebessa.dz

1. مقدمة:

تبنت الدول المتقدمة سياسات تجارية أكثر حمائية. ولقد تجلت مظاهرها في الصراع التجاري الأكثر أهمية في العالم بين الولايات المتحدة والصين وبدرجة أقل روسيا والاتحاد الأوروبي. فمنذ عام 2018 عرفت السياسة التجارية للولايات المتحدة نهج أكثر حمائية من سابقه للمحافظة على تنافسية منتجاتها الوطنية ومكانتها في الهيمنة على الاقتصاد العالمي وفي محاولة لكبح النمو المتسارع للعديد من الدول المتقدمة والصاعدة وعلى رأسها الصين وروسيا، مما أدى إلى صراعات دولية مع الاقتصادات الكبرى والدخول في حرب تجارية مع الصين وروسيا.

سعت هذه الأخيرة لرد على تهديدات التعريفات التي تفرضها الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات مماثلة للحفاظ على مصالحها التجارية وأهدافها الحالية والمستقبلية ومن بعض الأساليب التي ركزت عليها الصين لحماية منتجاتها الوطنية التخفيض في قيمة اليوان كسلاح لزيادة تنافسية منتجاتها دولياً والتقليل من الأضرار المصاحبة لفرض عقوبات التعريفات للإدارة الأمريكية ما نجم عنه حرب تجارية شملت العديد من الأساليب منها التخفيض التنافسي للعملة أو ما يسمى بحرب العملات، واستخدام الصين وروسيا أزمة الغذاء كأسلوب حمائي لفرض سيطرتهم ومحاولة لتغيير موازين القوى الاقتصادية لصالحهما

● مشكلة الدراسة:

مع التزايد الرهيب للموجة الحمائية الجديدة وأزمة الغذاء العالمية في ظل صراع الأقطاب المهيمنة على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وخاصة بعد وصول الرئيس الأمريكي لسدة الحكم سنة 2018، وفرضه لرسوم جمركية جديدة، ورد فعل الصين والهند وروسيا المماثل من خلال استخدام العديد من الأساليب الحمائية وظهور العديد من التحالفات والتكتلات وبناء على هذا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تصاعد الحمائية الجديدة وأزمة الغذاء على الاقتصاد العالمي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية؟

تتخلل هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية وللإجابة عنها نذكر ما يلي:

1. ما هو مفهوم الحمائية الجديدة وأدواتها؟
2. ما هي مفهوم أزمة الغذاء وما هو أثارها كأسلوب حمائي على الاقتصاد العالمي؟
3. هل استخدام الدول الصاعدة للحمائية الغذائية له أثر على الإمدادات الغذائية العالمية وخلاص لها من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الدول المتقدمة.
4. ماهي أثار الحمائية الجديدة وأزمة الغذاء على الاقتصاد العالمي في ظل تعدد الأزمات العالمية؟

● فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية

1. وجود تأثير الحمائية الجديدة وأزمة الغذاء على نمو الاقتصاد العالمي
- تداعيات الحمائية الغذائية على الاقتصاد العالمي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية خاصة على مستوى الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
2. استخدام الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين وروسيا الحمائية الغذائية لتخفيف من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

• أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في إعلان معظم دول العالم عن حالة طوارئ في ظل تأزم الأوضاع الحرب الروسية الأوكرانية، وقد أسفرت هذه الحرب على اتخاذ العديد من الدول جملة من التدابير والأساليب الحمائية الجديدة لتقليل من المخلفات الاقتصادية ومن حدة الأضرار المترتبة عليها، خاصة باعتبار روسيا وأوكرانيا إضافة إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل من بين أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم، وعلى هذا الأساس استغلت روسيا والصين القمح كسلاح حمائي ووسيلة ضغط لفرض منطقتهم التجاري وفرض السيطرة على حركة التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي، وعلى ضوء هذا سنسلط الضوء على تأثير الحمائية الجديدة وأزمة الغذاء على حركة التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية.

• الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات الحمائية الجديدة وأزمة الغذاء على الامدادات الغذائية ونمو الاقتصاد العالمي حركة التجارة الدولية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية .

• منهج الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي لتظهر من خلاله الإطار العام الحمائية الجديدة وأزمة الغذاء في ظل الحرب الروسية الأوكرانية واستخدمت المنهج التحليلي لتبرز تأثيرهما على نمو الاقتصاد العالمي مستعينين بذلك على مجموعة من الجداول والأشكال.

• الدراسات السابقة:

❖ جعفري عمار، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، سياسات تخفيض العملة نموذجاً، مع الإشارة إلى حالة الصين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة بسكرة، 2018/2017.

تستكشف هذه الدراسة السياسات الحمائية الجديدة استجابة للنظام العالمي الجديد متعدد الأطراف، والانفتاح الاقتصادي والعولمة، وتحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على الصين. النموذج الوحيد والأبرز، الذي حقق مكاسب اقتصادية كبيرة بسبب استخدامه للحمائية الجديدة، وخفض قيمة اليوان عمداً، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لمنتجاته في السوق الدولية وتطور الصادرات، فضلاً عن الاختلالات الخطيرة في هيكل العلاقات التجارية الدولية تأثير الأزمة المالية العالمية.

❖ دراسة محمد الأمين شربي، محمد لحسن علاوي، الحمائية، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 14/2014

تناولت هذه الدراسة أهم التحديات التي تواجه التحرير التجارة الدولية، ممثلاً في ظهور الحمائية الجديدة كشكل من أشكال الحماية الجديدة وسياسة تخفيض العملات أو ما يعرف بحرب العملات، حيث ركزت الدراسة على ضرورة تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة بما يخدم مصالح جميع الدول، إضافة إلى التطرق إلى التكتلات الاقتصادية كنوع من الحماية، وركزت الدراسة الحرب التجارية الأمريكية الصينية.

وخلصت الدراسة إلى أن الانخفاض الشديد لقيمة اليوان يعد من الأسباب التي أدت إلى تأزم الاختلالات في العلاقات التجارية الدولية والخطر الجديد على المنظمة العالمية للتجارة OMC.

❖ **بوعويّنة سليمة، أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، المركز الجامعي بتيبازة..**

تناولت هذه الدراسة الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة الأمن الغذائي نجد الآثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي، ضعف الإنتاجية في القطاع الزراعي العوامل المناخية كالجفاف والتصحر والزيادة السكانية غير المتوازنة مع الموارد الطبيعية. وفي سنة 2008 أدى تفاقم أزمة الغذاء العالمي إلى تزايد مستويات الفقر، وذلك بسبب انخفاض المخزون العالمي من الحبوب وارتفاع أسعار السلع الغذائية .

كما تناولت أهم جوانب أزمة الغذاء الراهنة وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في العديد من الدول ، ثم التطرق إلى مختلف الجهود المبذولة من طرف الدول الكبرى للخروج من الأزمة، ومنه التقليل قدر الإمكان من نسب الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

وتحاول دراستنا تسليط الضوء على الحمائية الجديدة وتفاقم أزمة الغذاء كأسلوب للسيطرة والتحكم في مراكز القوة العالمية والعمل على تحقيق أمنها الغذائي من أجل تخفيف العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين وروسيا.

2. ماهية الحمائية الجديدة

وضعت العديد من دول المتقدمة حواجز تجارية أمام تدفقات تصدير البضائع لحماية الإمدادات من الغذاء والسلع الأساسية، وقد كان للسياسات الحمائية التجارية تأثير كبير من خلال تفاقم أزمة الغذاء العالمية، ومع الغزو الروسي لأوكرانيا سعت بعض الدول إلى تأمين الغذاء والسلع الأخرى لمواطنيها وسط ارتفاع الأسعار ونقص المعروض، الذي أدى بالعديد من الدول إلى كبح التصدير للمواد الغذائية الرئيسية وعلى رأسها روسيا وأندونيسيا وتركيا وأوكرانيا. كما حاولت الولايات المتحدة قدر الإمكان توظيف القمح بعدما بات السلعة الأكثر خطورة وتهديداً للأمن الغذائي العالمي كسلاح لحربها الاقتصادية فكانت تلقي بفائض القمح لديها في البحر لرفع قيمته السعيرية في السوق بما يخدم مصالحها، ففي بعض الأحيان كانت تقايضه بسلع إستراتيجية أخرى كالنفط والغاز والفوسفات.

استخدمته وقت الأزمات بما يحقق المصالح الأمريكية ويكبح النمو المتصاعد للدول الصاعدة والتي حققت مستويات نمو كبيرة جدا على غرار الصين وروسيا والهند وغيرها من الدول التي شهدت نهضة اقتصادية، غير أن تلك المعادلة التي كانت تحسم التفوق لصالح الأمريكيان لم ترق للقوى المنافسة الأخرى، فكان التفكير في إعادة تشكيل خريطة القمح العالمية مرة أخرى، ومن هنا قررت روسيا والصين خوض حرب قمح صامتة مع الولايات المتحدة الأمريكية، سعيا منهم في ضمان أمنهم الغذائي والسيطرة على مراكز القوة والإنتاج للقمح ورسم سياسات حمائية لتحكم في تسويقه واستخدامه كأداة سيطرة لحماية مصالحهم، استطاعت روسيا والصين غزو العالم ومناطحة الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق الهيمنة والصراعات.

تعمل الموجة الجديدة من الحمائية التجارية على تفاقم المشكلات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا والتي عمدت دول العالم إلى التقليل من حدتها، لكن القيود المفروضة على الصادرات ترفع أسعار الحبوب والأسمدة والزيوت واللحوم وغيرها إلى مستويات مترفعة جدا، ما يجعلها عبئا على الدول الفقيرة، ويزيد مخاطر الاضطرابات الاجتماعية في الدول التي تعمل من أجل تحقيق أمنها الغذائي.

1.2 تعريف السياسات الحمائية الجديدة

يقصد بالحمائية مجموعة من الأساليب والوسائل المستعملة من أجل حماية اقتصاد بلد ما وبطريقة ذكية ومخفية لضمان القدرة على المنافسة الأجنبية عن طريق تجسيد إجراءات وأساليب مختلفة لخلق نمو متفاوت على مستوى السوق الإجمالي والأسواق الدولية وتعديل الاستيراد أو توجيه تدفقات الإنتاج أو عوامله على هذا السوق. (بن عبد العزيز، بن أحمد، ومخلوف، 2019، صفحة 163)

وكتعريف شامل تعرف على أنها مجموعة المعايير والأساليب الهادفة لتدعيم مراكز المخرجات الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية متجاوزة كل أشكال الدعم والحماية التقليدية (كالنقود الفنية والكمية)، ممثلة في أشكال عدة والمتمثلة في: (شربي وعلاوي، 2014، صفحة 210)

- معاملات تمييزية بمختلف أشكالها.
- برامج الدعم والإنقاذ الحكومي للمؤسسات والشركات الوطنية.
- التأثير على القيم الخارجية للعملات الوطنية.

2.2 دوافع وأسباب الحمائية الجديدة

تعددت الأزمات على مستوى الاقتصاد الدولي، كأزمة النقد الدولي وأزمة النفط والفوائض المالية وكانت الاقتصاديات الرأسمالية مركزا لها، وسببا في استخدام ما يسمى بالحمائية الجديدة، حيث ظهرت أشكالا وأساليب جديدة خفية للحماية التجارية وأكثر فعالية في إعاقه تدفقات التجارة الدولية، وقد صاحب أدوات الحماية حدوث تغيرات في طبيعتها وأهدافها حيث أصبحت ذات طبيعة تمييزية، بمعنى أنها صارت توجه ضد بلدان معينة، وأنواع معينة من السلع وفيما يلي نورد أهم الأسباب التي كانت وراء ظاهرة الحمائية الجديدة:

- 1- تفاقم الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية دفعت بهذه الدول إلى الاعتماد على أساليب جديدة للحماية تكفل لها حد أدنى من الهيمنة في خضم الصراعات الذي تشهده الأسواق الدولية.
- 2- بروز قوى اقتصادية منافسة من الدول الصاعدة في حلقة التبادل التجاري العالمي كالصين، اليابان البرازيل، الهند، وبدرجة أقل بعض البلدان النامية.

3- غزو السلع الآسيوية أسواق الدول الصناعية المتقدمة وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع والأيدي العاملة الرخيصة، حيث أصبحت هذه الدول تنافس منتجات الدول الصناعية في عقر دارها.

- 4- كثرة الاستثناءات في مبادئ الجات، دفعت بالدول الصناعية، لتطبيق بعض الممارسات الضارة بغرض حماية منتجاتها من المنافسة، لكن في الحقيقة قد أسيء استعمال هذه المادة من قبل هذه الدول والإجراءات التي اتخذتها عموما كانت منافية لمبادئ الجات GAAT، وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية بفرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشارا من القيود الجمركية. (جعفري، 2017/2018، صفحة 89، 90)

3.2 أساليب وأدوات الحمائية الجديدة في الحرب التجارية:

تستخدم العديد من الأدوات والأساليب في أشكال متنوعة كالرسوم الجمركية وقيود كمية: كتحديد كمية الواردات من دولة ما وقيود صحية وقيود تتعلل الجودة وقيود تتعلل بالاستثمارات، ورفع سعر الفائدة وهو ما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على العديد من الدول للمحافظة على مصالحها.

فرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوم جمركية على الدول الصاعدة وخاصة في حربها على الصين، بلغت 50 مليار دولار على ما يقارب 1300 سلعة صينية، تتراوح نسبها ما بين 5% إلى 25% حسب كل سلعة، وقد ردت الصين بفرض عقوبات مماثلة على واردات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين بمقدار ما قيمته 50 مليار دولار. (الزغبى، 2021، الصفحات 87-112)

3. الأزمة الغذائية العالمية وأسبابها.

شكلت الأزمة العالمية للغذاء، زلزالاً اقتصادياً عالمياً في سنة 2008، حيث اندلعت العديد من الانتفاضات التي جعلت كل دول العالم تبحث عن حلول جذرية وإصلاحات عميقة من أجل تحقيق الأمن الغذائي العالمي بما يضمن توفر المواد الأساسية للغذاء لمعظم دول العالم وخدمة للإنسانية وخاصة في ظل انتشار الحروب وفي محاولة للقضاء على الفقر.

وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة وخاصة بعد انتشار جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية نقص في الامدادات الغذائية وحضر في تصديرها وقد صاحب هذا الحضر ارتفاع في أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك وخاصة القمح كمادة أساسية.

1.3. تعريف الأمن الغذائي: يقصد به القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية الغذائية وضمانها بشكل مستمر ودائم لمجموع السكان في أي دولة من دول العالم. (بولودان و بورويسة ، 2020 ، صفحة 06، 05)

وعرفه البنك الدولي كذلك على أنه امكانية حصول الافراد وفي كل الاوقات على غذاء كافى لحياة نشطة وصحية.

2.3 أبعاد وركائز الأمن الغذائي

ينطوي الامن الغذائي على اربعة ابعاد وهي:

- الوفرة: تعني وجود كميات الغذاء من الانتاج المحلي أو الواردات
- القدرة: تعني أن تكون أسعار المواد الغذائية ملائمة الافراد ومداخلهم
- امكانية الوصول: أي أن يكون الغذاء في متناول الأفراد حيث يسهل الحصول عليه
- السلامة: تعني ملائمة الغذاء من الناحية الصحية والتغذوية، بحيث يحقق النفع المطلوب من دون إضرار بالصحة. (جودة وكريم، 2016، صفحة 32)

3.3 أسباب أزمة الغذاء

ومن الأسباب التي أدت إلى أزمة الغذاء نذكر ما يلي:

- استنزاف معدل الأراضي الزراعية في التوسع السكاني والنشاط الصناعي، وبالمقابل القيام بإصلاح الأراضي البور.
- توقعات زيادة الأسعار دفعت إلى المضاربات في الأسواق الآجلة للسلع الغذائية ومن ثم غلى المزيد من زيادة أسعارها.
- تزايد الحروب العسكرية والاقتصادية وحروب الهيمنة الاقتصادية وقيام التحالفات الاستراتيجية من أجل السيطرة على مراكز الإنتاج والقوة العالمية. (بوعوينة، 2013، صفحة 319)
- التغييرات الحادة في السياسة التجارية لدول التصدير، ووجهات الاستيراد الرئيسية.
- الظروف المناخية غير الطبيعية التي تسبب أضراراً في الإنتاج الزراعي.

- استمرار أسعار النفط الخام فوق 80 دولاراً للبرميل منذ أواخر العام الماضي، وقد بلغت أسعار خام برنت في منتصف فبراير 2022 نحو 95 دولاراً للبرميل.
- الأزمة الحالية المرتقب تفاقمها في سوق الغاز الطبيعي؛ على خلفية الشتاء شديد البرودة، والتلويح بمقاطعة الغاز الطبيعي الروسي ضمن بعض العقوبات الاقتصادية بسبب الأزمة الأوكرانية.
- تضخم الأسعار بسبب ارتفاع تكاليف النقل. (نافع، 2022)

4. الحماية الغذائية وتأثيرها على الإمدادات الغذائية

شهدت دول العالم استياء كبير من مخاطر ارتفاع أسعار المواد الغذائية، من جراء النقص في المحاصيل الرئيسية، فهذا الارتفاع في الأسعار يمكن أن يؤدي إلى تزايد التدابير الحماية في جميع دول العالم، فكانت آخر مرة شهد فيها العالم صدمة في أسعار السلع الزراعية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008. والتي أدت بالعديد من المصدرين الرئيسيين للحبوب إلى تقييد صادراتهم لحماية الأسعار المحلية لمواجهة تضخم أسعار الغذاء.

ومع تفاقم الأوضاع وزيادة الاضطرابات في سلسلة التوريد الناجمة عن فترة كورونا COVID-19 وتفاقم الصراع الروسي الأوكراني، عمدت خمسة دول إلى حظر وتقييد الصادرات الزراعية الرئيسية. في حين أن معظمهم فرضوا تدابير بعد بدء الحرب في أوكرانيا، وكثف البعض القيود الحماية للتخفيف من أزمة ارتفاع الأسعار على خلفية الصراع الروسي الأوكراني وباعتبارهما من أكبر مصدرين للقمح في العالم.

تعتبر روسيا من أكبر المصدرين للقمح في العالم، حيث تمثل حوالي خمس صادرات العالم من الحبوب وأدخلت حصص تصديرية وضرائب جديدة على صادرات القمح في عام 2021 لترويض التضخم الغذائي المحلي. أعلنت روسيا قيوداً إضافية على الصادرات بعد أن حاربها على أوكرانيا كما قامت حظر مؤقت على شحنات القمح إلى دول العالم، للضغط على إمدادات القمح العالمية، وعلقت صادرات السكر وبذور عباد الشمس، وفرضت حصة تصدير على زيت عباد الشمس لتخفيف ارتفاع الأسعار المحلية. استخدمت روسيا هذا الأسلوب للحماية مصالحها الاقتصادية ومكانتها كدولة مؤثرة في الاقتصاد العالمي.

تحتل أوكرانيا المرتبة الخامسة كأكبر مصدر للقمح في العالم ، وهو ما يمثل 9 ٪ من الصادرات العالمية حظرت أوكرانيا تصدير المواد الغذائية الأساسية بسبب الحرب، بما في ذلك القمح والشوفان لضمان أمنها الغذائي، ولمنع "أزمة إنسانية" ، وتعد كذلك أكبر مصدر لزيت عباد الشمس في العالم، وتصدر زيت الطهي.

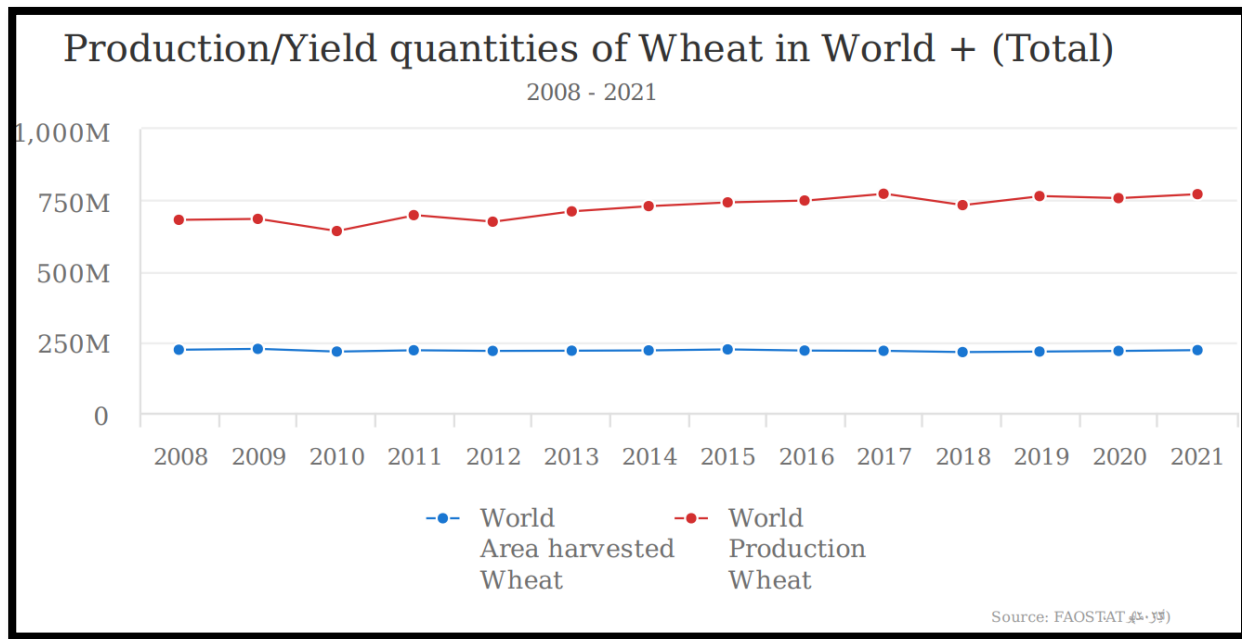
افتكت أندونيسيا مكانة مرموقة كأكبر مصدر لزيت الطعام في العالم، إن النقص المحلي في زيت الطهي دفعها إلى فرض حظر شامل على تصدير زيت النخيل. حيث ارتفعت أسعار التجزئة لزيت الطهي بأكثر من 40٪ في إندونيسيا حيث عزز منتج زيت النخيل الصادرات على خلفية ارتفاع أسعار الزيوت النباتية العالمية وسط الحرب الأوكرانية.

سجلت الأرجنتين هي الخامسة في ترتيب مصدري لحوم البقر في العالم ، حيث تمثل حوالي 6 ٪ من صادرات لحوم البقر العالمية، حيث التضخم بلغ 50.9٪ في عام 2021 نتج عنه حظر الأرجنتين لجميع صادرات اللحوم للحد من التضخم، كما تم تخفيف بعض القيود ودعت إلى المساهمة في مكافحة التضخم من خلال بيع بعض بأسعار منخفضة في السوق المحلية على خلفية حرب أوكرانيا، التي أدت إلى تفاقم تضخم أسعار المواد الغذائية.

كما تمثل كازاخستان 4٪ من شحنة مصدري القمح في العالم، وهي من ضمن أهم الموردين لجيرانها وقد فرضت قيودا على صادرات القمح ودقيق القمح. وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الصادرات واحتياجات الأمن الغذائي المحلي، فيما ارتفع السعر المحلي للقمح في كازاخستان بأكثر من 30٪ منذ بدء الأزمة الأوكرانية، هذا لأن روسيا قيدت صادرات القمح، وفي كازاخستان أبدى بممثلي مطاحن الدقيق عن قلقهم من ارتفاع أسعار القمح المحلي وقيود التصدير، ونقص واردات القمح الروسية" (Huileng, 2022)

والشكل رقم (01) يوضح تطور الكميات المنتجة للقمح ما بين سنة 2008 و2021 أي ما بين أزمة 2008 أزمة كوفيد19 والصراع الروسي الأوكراني سنة 2021.

الشكل رقم(01): يوضح تطور الكميات المنتجة في العالم ما بين 2008-2021.



المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023) <https://www.fao.org/faostat/en/>

5. الدول الأكثر إنتاج للقمح في العالم

يعد القمح خريطة الأمن الغذائي العالمي، وأحد الأسلحة البارزة بأيدي القوى المتقدمة لزيادة نفوذها الدولي اتجاه دول النامية والتي تمثل السوق الاستهلاكية لها. وأعادت الحرب الروسية الأوكرانية التحذيرات بمخاطر تعثر إمدادات القمح العالمية في ظل امتلاك روسيا وأوكرانيا لقربة ثلث حجم التصدير العالمي من الحبوب، واتساع رقعة الجوع الذي يهدد شعوب الدول التي تعتمد على القمح كسلعة أساسية. تبين علاقة الترابط القوية بين هذا السلعة والسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة، فالسلاح الأخضر تحول إلى أداة هيمنة ونفوذ في منظومة الأمن الغذائي والجدول رقم(01) يوضح تطور إنتاج القمح لأكثر 05 دول إنتاجا لكميات القمح في العالم ما بين 2008-2021.

الجدول رقم (01) يوضح تطور إنتاج القمح لأكثر 05 دول إنتاجا لكميات القمح في العالم ما بين 2008-2021 بالمليون طن.

السنوات/الدول	الصين	الهند	روسيا الفدرالية	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا
2008	112464292	78570200	63765140	68016096	39006372
2009	115115364	80679400	61739751	60365728	38336864.7
2010	115186178	80803600	41507581	60062408	38207431
2011	117414034	86874000	56239994	54418808	35992794.3
2012	121030059	94880000	37719640	61677384	37885741.8
2013	121930527	93510000	52090797	58104610	38651472
2014	126215211	95850000	59711381.9	55147120	38950202
2015	132646335	86530000	61785799.2	55839540	42750027.4
2016	133274638	92290000	73345679	62831507	29316331
2017	134246679	98510220	86002542	47379810	38677896
2018	131446596	99869520	72136149	51305540	35424140
2019	133601131	103596230	74452692	52580890	40604960
2020	134256000	107860510	85896325.7	49751180	30144110
2021	136952000	109590000	76057258	44790360	36559450

المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023)

نلاحظ من خلال تتبع تطور إنتاج كميات القمح بعد أزمة 2008 إلى غاية سنة 2021، بعد التعافي من جائحة كورونا أن الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين والهند وروسيا احتلت المراتب الأولى من بين ترتيب أكبر 05 دول إنتاجا للقمح في العالم فقد حققت هذه الدول قدرات إنتاجية كبيرة حققت بها أمنها الغذائي وخاصة باعتبارهم من بين أكثر الدول التي تحوز على أكبر كثافة سكانية في العالم، وهذا ما جعلها تستخدم وسائل تكنولوجية جد متطورة في المجال الزراعي وتوسيع استثماراتها الفلاحية واستصلاح الأراضي البور من أجل زيادة قدراتهم الإنتاجية وتعزيز أمنهم الغذائي، الذي يعتبر عامل جد مهم في نمو اقتصاداتهم واستقلالية قراراتهم السياسية والاقتصادية،

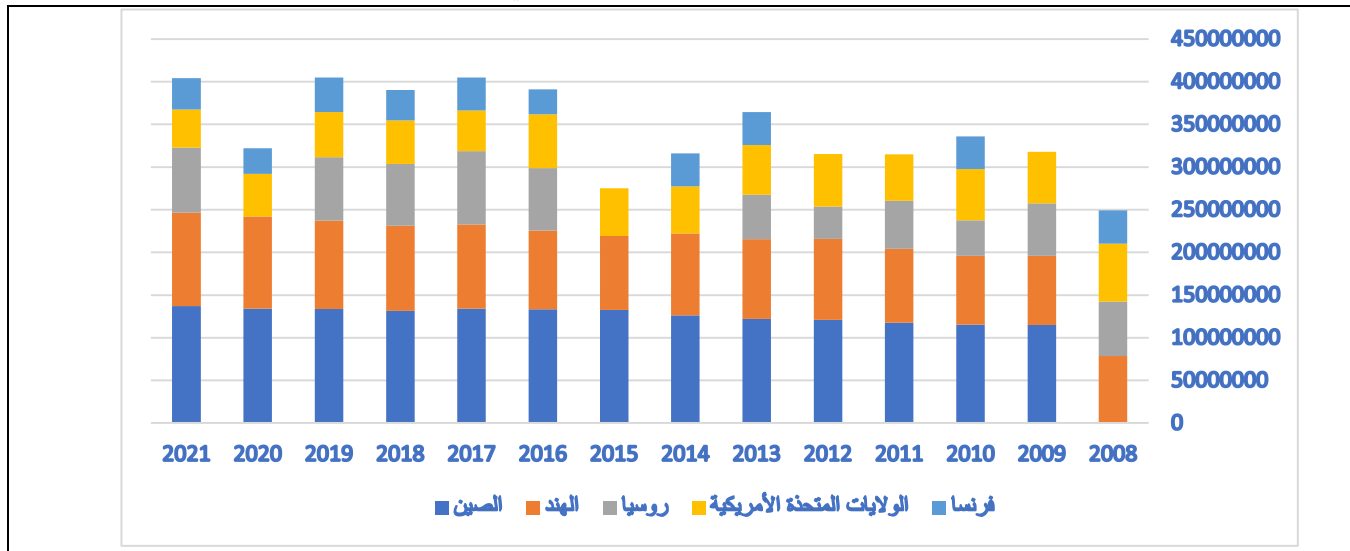
فقد شهدت بعد أزمة 2008 تحقيق نمو في إنتاج السواد الأعظم (القمح) جد مرتفعة وتطور في السنوات الأخيرة، وهذا ما شهدناه في سنة 2021، أين احتلت المراتب الثلاث الأولى لأكثر الدول إنتاجا للقمح هي من الدول الصاعدة (الصين، الهند، روسيا)، معلنة دخولها مصاف الدول الأكثر مساهمة في نمو الاقتصاد العالمي ومزاحمة الدول المتقدمة واستخدام السواد الأعظم كأسلوب حمائي لتمرير قراراتها وفرضها على الدول المتقدمة والمهيمنة على الاقتصاد العالمي، وكذلك استخدام الحماية الغذائية من بين الأساليب لتخفيف من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليهم من الدول المتقدمة.

ثم تليهم في الترتيب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في ترتيب أكبر الدول إنتاجا للقمح وبصفتها من الدول المتقدمة، وهما من بين الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتعتبر التنامي المستمر للدول الصاعدة بمثابة

الخطر الكبير الذي يهدد مكانتهم في المهيمنة على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية والتحكم في الامدادات الغذائية العالمية.

ومع ضمان الصين والهند وروسيا لأنهم الغذائي وتحقيق فوائض وقدرات إنتاجية ضخمة جعلهم من أكبر المنتجين والممولين للأسواق الدولية والتحكم في حركة الامدادات الغذائية، واستثمرت في هذا من خلال استقلالية قراراتهم وفرض منطقهم الاقتصادي والسياسي واستخدمت هذه الدول الحمائية الغذائية لتخفيف من مخاطر العقوبات المقروضة عليهم وإتباع سياسة استخدام عملاتهم في المبادلات والمعاملات الدولية فيما بينهم والتطويق على هيمنة الدولار على المبادلات التجارية الدولية، والدعوة إلى نظام تجاري عادل وإصلاحات عميقة في مؤسساته والشكل البياني رقم 02 يوضح مساهمة الدول 05 الأكثر إنتاج للقمح في العالم.

الشكل رقم (02): يوضح ترتيب أكبر 05 دول إنتاج للقمح في العالم ما بين 2008-2021



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(01)

تأتي الصين في مقدمة العشرة الأكبر إنتاجًا سنة 2021، بمعدل يبلغ 136.96 مليون طن رغم أنها لا تملك إلا 15% فحسب من الأراضي الصالحة للزراعة، فتننتج غذاءً لنحو 20% من سكان العالم، تليها الجارة الهندية بإجمالي يبلغ 109.59 مليون طن، كما أنها تحتل المركز السابع كأكبر مُصدر زراعي في العالم.

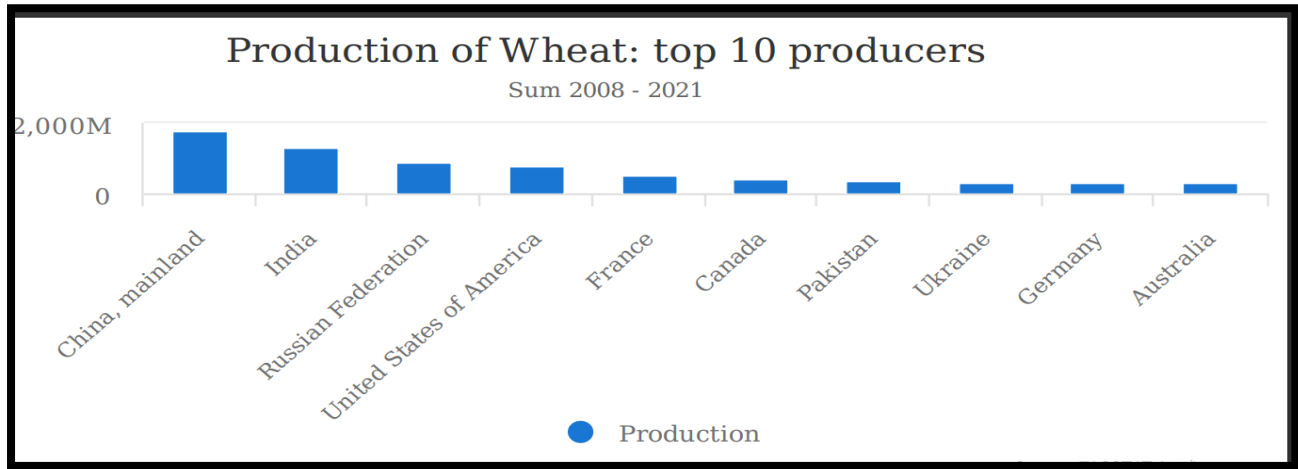
تحتل روسيا المرتبة الثالثة بـ 76.6 مليون طن، ثم تليها الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة بـ 44.79 مليون طن، ويتميز القمح الأمريكي بتعدد أصنافه التي تبلغ 8 أصناف رئيسية هي: القمح القاسي والقمح الربيعي الأحمر الصلب والقمح الشتوي الأحمر اللين والصلب والقمح الأبيض الصلب واللين والقمح المختلط، ويتم تصدير قرابة نصف إنتاج البلاد للخارج.

تأتي فرنسا في المرتبة الخامسة بحصة إنتاجية قدرها 36.56 مليون طن، وقد حققت كميات إنتاجية كبيرة بعد إدخال التكنولوجيا الحديثة أما في المركز السادس كندا بـ 22.30 مليون طن متصدرة ترتيب القارة الأوروبية، ثم سابعاً باكستان، ثم أوكرانيا في المرتبة الثامنة، ثم تليها ألمانيا في المرتبة التاسعة وأخيراً استراليا في المرتبة العاشرة. (عنان، 2022).

ومع حلول سنة 2021 ودخل العالم في موجة التعافي من جائحة كورونا وعودة المعاملات الاقتصادية وتحسن الإنتاج في بعض الدول زاد التنافس على تحقيق الأمن الغذائي ظهر ترتيب جديد للعشر دول الأكثر إنتاج

في العالم تنصده الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية ثم تليها الدول الأخرى وهو ما يبينه الشكل رقم(03).

الشكل رقم(03) يوضع أكبر الدول المنتجة للقمح ما بين 2008-2021



المصدر: (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023): <https://www.fao.org/faostat/en/>

6. الحماية الجديدة وتداعياتها على الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية

اتخذت أوكرانيا جملة من التدابير الحماية لتقييد وحضر بعض المنتجات الرئيسية مثل زيت عباد الشمس والقمح والشوفان والماشية من أجل المحافظة على أمنها الغذائي وحماية اقتصادها الذي مزقته الحرب حيث أطلقت العنان لموجة جديدة من الحماية حيث تقوم الدول بتأمين الغذاء والسلع الأخرى لشعوبها وسط النقص وارتفاع الأسعار، بإقامة حواجز جديدة لوقف الصادرات على حدودها.

غالبا ما تكون التدابير الحماية حسنة النية. ولكن الموجة الحالية من الحماية قد تؤدي إلى تفاقم المشاكل التي تحاول الدول التقليل منها، فالقيود المفروضة على الصادرات تجعل الحبوب والزيوت واللحوم والأسمدة بأسعار قياسية وبأكثر تكلفة وستؤدي إلى احتكارها ويصعب الحصول عليها. وهذا سيكون خطرا على فقراء العالم، الذين يدفعون حصة متزايدة من دخلهم مقابل الغذاء، ويؤدي إلى انعدام أمنهم الغذائي.

تأتي سلسلة الحواجز التجارية الجديدة في الوقت الذي تزيد فيه الحرب في أوكرانيا، والعقوبات التي فرضها الدول الغربية على روسيا، من إجهاد سلاسل التوريد التي كانت بالفعل في حالة من الفوضى بسبب الوباء. روسيا هي أكبر مصدر في العالم للقمح والحديد الخام والنيكل والغاز الطبيعي ، ومورد رئيسي للفحم والنفط الخام والأسمدة. أوكرانيا هي أكبر مصدر في العالم لزيت بذور عباد الشمس ومصدر كبير للقمح والحديد الخام والذرة والشعير. (Swanson, 2022)

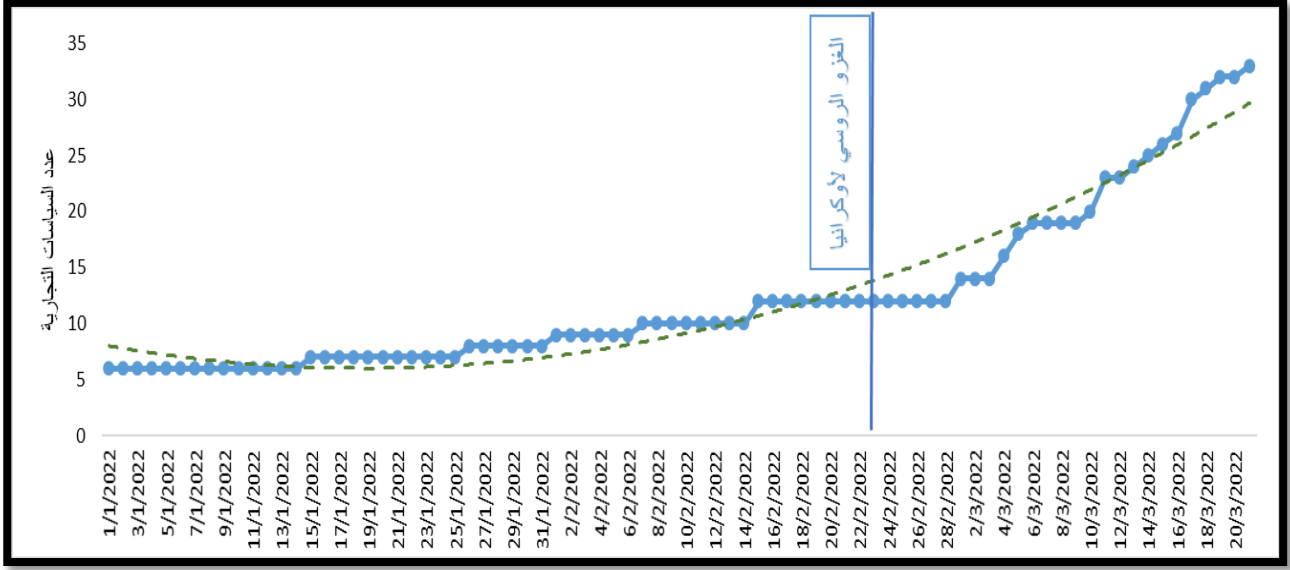
7. السياسات الحماية الغذائية والأزمات العالمية

برزت الحماية الغذائية مع ظهور الأزمات والكوارث الطبيعية التي تؤثر على إنتاج المحاصيل الزراعية وعلى مستويات أسعارها، مما يحفز الدول إلى الانغلاق على ذاتها، وتغليب مصالحها دون مراعاة تأثير تلك القرارات على انعدام الأمن الغذائي العالمي، حيث أدت التدخلات التجارية خلال أزمة الغذاء العالمية عام 2008، حيث أدت إلى زيادة أسعار السلع الغذائية العالمية بنحو 13%، لترتفع أسعار الأرز والقمح وحدهما بحوالي 45% و 30% على التوالي. وأدت تلك الأسعار المرتفعة -حينذاك- إلى معاناة ما لا يقل عن 100 مليون

شخص من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، مما ترتب عليه أثار تضخم الغذاء وتراجع القوة الشرائية للنقود وأعمال الشغب والمظاهرات.

ومع اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، عمدت بعض الدول في تقييد تجارة السلع الغذائية الرئيسية، حيث سجل عدد الدول التي فرضت قيودًا على تصدير المواد الغذائية زيادة تبلغ حوالي 25% ليصل إجمالي عددها إلى 35 دولة، وفقًا لأخر البيانات الصادرة عن البنك الدولي، وتم فرض نحو 53 تدخلًا تجاريًا حمائيًا كان له تأثير مباشر على تجارة المواد الغذائية من بينها 31 قيدًا على الصادرات و9 قيود على صادرات القمح، (يسنت، 2022) وهو ما يتبينه من الشكل رقم (04):

الشكل رقم (04): يوضح تزايد السياسات الحمائية التجارية الغذائية سنة 2022



المصدر: (الموقع المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2022). <https://ecss.com.eg/19724/>

8. الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية

استفادت الصين بشكل كبير من النظام الاقتصادي الدولي الحالي. فقد أوضحت الصين موقفها بأنها تأمل في إجراء بعض الإصلاحات التدريجية على النظام الاقتصادي الدولي الحالي. فالصين والولايات المتحدة الأمريكية ليستا طرفا مباشرا في الصراع بين روسيا وأوكرانيا. لكن التأثير غير المباشر للصراع تسبب في تأثير سلبي على اقتصادهما

أثر الصراع بشكل كبير على الاقتصاد الصيني والسوق المالية. بحلول نهاية ديسمبر 2021 ، أجرت الصين بعض التحليلات والحكم على التوقعات الاقتصادية ، كما أصدرت تعليمات معينة بشأن العمل المستقبلي لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الصيني ، مما أظهر لنا الضغط على استقرار النمو الاقتصادي في الصين ، ومستوى دخل الناس ومستوى المعيشة ، وكذلك مستوى الأسعار الإجمالية. دفعت الاضطرابات الاقتصادية والمالية الدولية الناجمة عن الصراع الروسي الأوكراني الصين إلى مواجهة تحديات أكثر خطورة في تحقيق أهدافها الاقتصادية الرئيسية.

إن الارتفاع الكبير للأسعار في سوق الطاقة الدولية والسوق المالية الدولية المضطربة سيؤديان إلى تأثير سلبي على معنويات المستثمرين في السوق المالية الصينية. والأهم من ذلك، أن الصراع قد عطل الإمدادات

العالمية من المنتجات الزراعية، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية بشكل كبير مما زاد من الضغط على سوق السلع التي كانت بالفعل في أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات.

يواجه البنك الصيني تحديات صعبة تتمثل في تأمين النمو الاقتصادي في حين يتحكم بشكل فعال في التضخم. وقد يؤدي الصراع إلى اختلال كبير في العرض والطلب العالميين على الأغذية، مع الآثار المجتمعة لسياسات "البيع المقيد" للبلدان الرئيسية المصدرة للأغذية، واندفاع البلدان الغنية إلى زيادة الاحتياطات الغذائية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الدول الفقيرة والمناطق التي تعاني من نقص الأغذية.

لقد تجاوزت تأثيرات هذه التدابير بالفعل حدود الدول ذات الصلة في روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وانتشرت إلى اقتصاد عالمي، على الرغم من أن العقوبات سيكون لها آثار سلبية على الاقتصاد الروسي، فقد يستغرق وقتاً حتى نرى التأثير الحقيقي للعقوبات. فقد حولت روسيا العقوبات إلى فرص "جديدة للاستثمار ذي القيمة مع جاذبية كبيرة لرؤوس الأموال التي تسعى إلى تحقيق أرباح عالية. حاولت بعض الشركات الغربية شراء أصول الشركات الروسية في قاع السوق من أجل الحصول على عوائد استثمارية إضافية.

إن العقوبات التي فرضتها الدول المتقدمة أحدثت تأثيراً سلبياً كبيراً غير مباشر، مما زاد من المخاطر التجارية للشركات الصينية. وتسعى الصين جاهدة لتوسيع حجم التجارة مع دول من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، زاد الصراع من مخاطر التجارة والاستثمار وهذا زاد بشكل كبير من المخاطر الاقتصادية والمالية الدولية للشركات الصينية.

أصبحت البنوك الروسية أكثر استعداداً لإجراء معاملات مالية عبر الحدود من خلال قنوات البنوك الصينية، نتيجة إخراج روسيا من نظام البنوك (سويفت)، وتواجه الشركات الصينية إجراءات عقوبات أكثر تعقيداً، مما يزيد من خطر تحريك تدابير العقوبات عليها هي الأخرى، وقد يتسبب في تعطيل كبير لعملية الإنتاج والأعمال اليومية للشركات الصينية.

أدى الصراع الروسي الأوكراني إلى زيادة تشكيل كتل مختلفة في النظام الاقتصادي والمالي الدولي، مثل مجموعة دول بريكس والتي تضم الصين وروسيا والهند والبرازيل وإيران لمواجهة التحديات المستقبلية كسر الهيمنة الأحادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، على خلفية استبعاد روسيا من نظام SWIFT بين البنوك والذي بشأنه تحذير العديد من الدول إلى ضرورة بناء نظام دفع ومقاصة دولي عادل يمكن التحكم فيه، وذلك لحماية مصالحها.

إن هذا النوع من الأسواق الموازية لا يتوافق مع أهداف التنمية في الصين. فقد دعت إلى تعميق العولمة لتحقيق التوزيع الفعال للموارد في جميع أنحاء العالم. وستؤدي التكتلات الحصرية والأسواق الموازية إلى زيادة الاستثمار وتكلفة تيسير التجارة وتضع عراقيل أمام زيادة الرفاه العام لجميع المجتمعات في جميع أنحاء العالم. كما تدعو إلى بناء مجتمع أكثر شمولاً وانفتاحاً للتعاون بدلاً من إقامة أسوار جديدة ضد بعضها البعض. ويجب على الدول في جميع أنحاء العالم تعزيز التعاون في معالجة القضايا العالمية بما في ذلك التنمية الخضراء وتغير المناخ والحد من الفقر، مما يقلل من إمكانية المواجهات بين الكتل المختلفة.

انضمت الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي لاستخدام هيمنة الدولار كأداة لتعزيز آثار عقوباتها المالية ضد روسيا. ونتيجة لذلك، تشعر دول أخرى وعلى رأسها الصين والهند بالمخاطر المحتملة لهيمنة الدولار حيث بدأت هذه الدول في البحث على نظام بديل حيث تتمتع الصين بموقف متوازن بشأن الانحدار المحتمل لهيمنة

الدولار. وأن نظام الدولار منصة للعولمة الاقتصادية وأن الصين لا تريد تحدي للدولار في وضعه المهيمن في السوق المالية الدولية. تسعى الصين إلى إيجاد الدور المناسب لليوان في الاقتصاد الدولي، مع مقارنته بأهمية القدرة الاقتصادية الإجمالية للصين في الاقتصاد العالمي.

أدى الصراع على سوق الطاقة الدولية إلى تسريع التحول. كما أدركت العديد من الدول وعلى رأسها الدول الأوروبية أنها بحاجة إلى تنويع مصادر إمدادات الطاقة. فمن ناحية، قد يجعل هذا الاتجاه السوق الدولية لإنتاج الطاقة واستهلاكها أكثر مع استمرار ارتفاع وزن الطاقة الجديدة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية في استهلاك الطاقة. (زميل، 2022)

عرف العالم في سنة 2019 تفشي جائحة كورونا، وما انجر عنه من سياسات الإغلاق وركوض التجارة العالمية، لم يكد العالم يبدأ مسار التعافي من التداعيات السلبية لتفشي جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، حتى اندلعت الحرب الروسية على أوكرانيا، مهددة العالم بالدخول في مخاطر تهدد الأمن الغذائي العالمي، الذي ينبأ بتنامي الفقر في ظل مستويات القياسية للتضخم وانكماش المبادلات التجارية وخاصة السلع والمنتجات الغذائية وارتفاع أسعار النفط وتعطل سلاسل التوريد.

وقد أدت العقوبات إلى قطع الإمدادات إلى التأثير في أسعار النفط والقمح والمواد الغذائية الأساسية التي تشكل مصدر لسلة الغذاء العالمي روسيا وأوكرانيا على السواء، تتكشف معالم الحرب الاقتصادية الجديدة التي يخوضها العالم، وتتأثر بها دول كثيرة في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتم الحروب الاقتصادية على نطاق ضيق، فتندلع مثلاً حرب عملات بين الولايات المتحدة والصين حيث تتهم الولايات المتحدة الصين بتعمد خفض عملتها اليوان بهدف تحفيز اقتصادها وزيادة صادراتها على حساب الاقتصاد والصادرات الأميركية والتجارة الدولية.

مست العقوبات على روسيا جل القطاعات، بدءاً بالمصارف والبورصة وأسواق المال والطيران والاستثمارات الأجنبية وأنشطة التعدين. فتم حظر الصادرات النفطية والغاز، والتحقق على ما يقرب من نصف احتياطي روسيا من النقد الأجنبي المودع لدى المصارف الغربية بما يعادل 300 مليار دولار. وفُرضت قيود على الاستيراد والتصدير، وتم منع استيراد منتجات وسلع استراتيجية، ومنع شركات عالمية كبرى من التعامل مع السوق الروسية، واتجهت الولايات المتحدة الأميركية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى إلغاء وضع "الدولة الأولى بالرعاية" الذي تتمتع به روسيا، والذي يفتح الطريق أمام حظر بضائعها أو فرض تعريفات جمركية عقابية عليها. (عويس، 2022)

9. الخاتمة:

لخصت دراستنا للحمائية الجديدة وأزمة الغذاء العالمية استخدام الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي المهيمنة على الاقتصاد العالمي، وبعض الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين والهند وروسيا إلى الاعتماد على القمح كأداة تحقيق الهيمنة والنفوذ على الأسواق الدولية وفي مقدمتها الدول النامية باعتبارها أسواق استهلاكية، ولهذا لاحظنا في الأزمة الروسية الأوكرانية قد تم تقييد وحظر لصادرات المواد الاستهلاكية الرئيسية للدول المنتجة لها، ولاستخدامها كأسلوب للحماية أو ما يسمى بالحمائية الغذائية لفرض عقوبات على دول أخرى أو التخفيف من العقوبات المفروضة عليها. وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

- استخدمت الدول الصاعدة السواد الأعظم (القمح) وبعض السلع الرئيسية كأحد المعايير والأساليب في بسط الهيمنة في حروبهم الاقتصادية.
- عمدت الدول الصاعدة وعلى رأسها روسيا والصين لاستخدام الحماية الغذائية لتخفيف من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها والاعتماد على حظر تصدير المواد الاستهلاكية الرئيسية كالقمح.
- فرض وتعميم اعتماد الروبل الروسي واليوان الصيني في المبادلات التجارية في محاولة لإضعاف هيمنة الدولار الأمريكي على المبادلات التجارية العالمية، واعتماد هذا الأسلوب لفك شفرة الحصار الاقتصادي المعتمد من الدول المتقدمة ومقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف وكبح نمو اقتصاديات الدول التي تشهد نسب نمو جد مرتفعة من أجل المحافظة على مصالحها وهيمنتها على الاقتصاد العالمي والأسواق الدولية.
- من خلال النتائج المتوصل إليها في دراستنا للحماية الجديدة في شكلها الجديد أو ما يسمى بالحماية الغذائية في ظل صراعات الهيمنة الاقتصادية نطرح التوصيات التالية:
- الدعوة إلى إصلاحات عميقة في المنظمة العالمية للتجارة OMC وفرض منطقتها من أجل القضاء على الأساليب والمعايير الجديدة التي تقييد تحرير التجارة وكبح نمو الاقتصاد العالمي على حساب مصالح الدول الأخرى.
- حل النزاعات والصراعات الاقتصادية وفق لوائح وقوانين المنظمة العالمية للتجارة OMC.
- إيجاد حلول لهيمنة الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هيمنة الدولار على المعاملات الاقتصادية الدولية مع تزايد دعوة الدول إلى استبدال المعاملات الدولية بعملة أخرى بدل الدولار.

10. قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

المؤلفات

- عبد الخالق جود ، و كريمة كريم. (2016). الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط العربي. مركز الأبحاث ودراسات السياسة. (المجلد الأول). بيروت. لبنان.

المقالات:

- خيام محمد الزغبى. (23 05, 2021). الحرب التجارية الأمريكية الصينية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 38، العدد 01، الصفحات 87-112.
- سليمة بوعوينة. (سبتمبر، 2013). أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على ارتفاع مستويات الفقر في الدول العربية. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 04، العدد 02، صفحة ص 319.
- عبد الرزاق بولودان ، و ياسين بورويسة . (سبتمبر، 2020). الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطوير سياسات الإنتاج و التسويق واستمرار العجز الغذائي. مجلة معالم للدراسات الاعلامية والاتصالية، العدد الرابع (ISSN 2716-9111)، الصفحات 05-06.
- محمد الأمين شرقي ، و محمد لحسن علاوي . (2014). الحماية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية. مجلة الباحث، المجلد 14، صفحة 210.

الرسائل والأطروحات

- عمار جعفري. (2017/2018). أطروحة دكتوراه السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر:

الملتقيات

- سفيان بن عبد العزيز ، كلثوم بن أحمد، و عبد السلام مخلوفي. (2019). الاتجاهات الحمائية الحديثة في التجارة الدولية وأثرها على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية. *الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية أيام 02 ، 03 (صفحة 163)*. الوادي- الجزائر: جامعة حما لخضر.

المواقع الالكترونية

- أغدام زميل. (16 يونيو، 2022). الصراع الروسي الأوكراني يسرع تحول النظام الاقتصادي الدولي. تم الاسترداد من chinausfocus: <https://www.chinausfocus.com/finance-economy/the-russia-ukraine-conflict-accelerating-the-transformation-of-international-economic-order>
- سابين عويس. (15 09، 2022). الحروب الاقتصادية الجديدة هل هي البديل عن الحروب العسكرية؟ عرب بوست. تم الاسترداد من الفكر العربي: <https://arabthought.org/ar/event/54>
- عماد عنان. (28 مارس، 2022). القمح سلاح نفوذ وهيمنة وأداة دبلوماسية ناجعة. تم الاسترداد من noonpost: <https://www.noonpost.com/content/43603>
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2023). تم الاسترداد من FAOSTAT: <https://www.fao.org/faostat/en>
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (10 02، 2023). تم الاسترداد من faostat: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/QCL>

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

Internet websites:

- *We're living in an age of food protectionism: 5 countries .* (Huileng , T. (2022, MAY 12 exports to safeguard food supplies as inflation that are banning or restricting major -Retrieved from businessinsider: <https://www.businessinsider.com/food-soars-5-2022-beef-palm-wheat-inflation-security-exports-restrict-countries-protectionism>
- Swanson, A. (2022, MAY 01). Governments tighten their grip on global food stocks, driving up prices. *nytimes*. Retrieved from <https://www.nytimes.com/2022/04/30/business/economy/global-food-prices-ukraine.html>